

Distr.
GENERAL

TD/B/EX(18)/2
1 May 1998
ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



مجلس التجارة والتنمية
الدورة التنفيذية الثامنة عشرة
جنيف، ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٨

اسهام الأونكتاد في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة
الجديد لصالح أفريقيا في التسعينات: الأنشطة
التي اضطلع بها الأونكتاد لصالح أفريقيا

تقرير من إعداد الأمين العام للأونكتاد

الصفحة	المحتويات	الفصل
٣		مقدمة
٣		البحث والتحليل في مجال السياسة العامة
٤		القضايا القطاعية
٤		ألف - التجارة الدولية
٤	١- البرنامج المتكامل للتعاون التقني والمشارك بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية	
٥	٢- الاجتماع الرفيع المستوى المتعلق بالمبادرات المتكاملة لتحقيق التنمية التجارية لأقل البلدان نمواً، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧	
٦	٣- المساعدة التقنية التي يشترك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأونكتاد في تقديمها إلى أفريقيا	
٧	٤- القضايا الجديدة والنظام التجاري المتعدد الأطراف	
٨	٥- البرامج القطرية المتكاملة على نطاق الأونكتاد لتنمية القدرة على توريد السلع والخدمات القابلة للتداول لصالح أقل البلدان نمواً	
٨	٦- برنامج التدريب وتنمية الموارد البشرية في ميدان التجارة الخارجية (التدريب من أجل التجارة)	
٩		باء - تنمية الخدمات
٩	١- البرنامج الأفريقي المنسق للمساعدة في مجال الخدمات	
٩	٢- برنامج النقاط التجارية	
١٠	٣- النظام الآلي للبيانات الجمركية	
١١	٤- برنامج التدريب البحري: استراتيجية لأفريقيا ١٩٩٨	
١٣		جيم - الدين، وإدارة الدين والتدفقات المالية
١٣	١- نادي باريس	
١٤	٢- مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون	
١٤	٣- نظام إدارة الديون والتحليل المالي	
١٤	٤- نظام إدارة الديون والتحليل المالي ومبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون	
١٥	٥- المساعدة الانمائية الرسمية وتدفق الموارد	
١٦		دال - الاستثمار الدولي وتنمية المشاريع

مقدمة

١- يُذكر أن مجلس التجارة والتنمية كان قد نظر، في دورته التنفيذية الخامسة عشرة، في "تقرير الأمين العام للأونكتاد عن تنفيذ المقترحات الواردة في استنتاجات المجلس المتفق عليها ٤٣٦(د-٤٣): التنمية في أفريقيا". وعلاوة على ذلك، اعتمد المجلس في دورته العادية الرابعة والأربعين الاستنتاجات المتفق عليها ٤٤٣(د-٤٤) التي تتيح توجيهات حديثة لأعمال الأونكتاد بشأن أفريقيا، ودعا المجلس الأمين العام للأونكتاد إلى أن يقدم تقريراً إلى دورة تنفيذية للمجلس عن الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد لصالح أفريقيا.

٢- وعلى أساس الخبرة السابقة والمناقشات التي جرت في الدورة التنفيذية الخامسة عشرة للمجلس، يلقي هذا التقرير نظرة على الاتجاه العام للبحث والتحليل اللذين يضطلع بهما الأونكتاد وهو ينظر في إشكالية التنمية في أفريقيا، ويقدم وصفاً موجزاً لأنشطة محددة، بما في ذلك أنشطة التعاون التقني، في كل قطاع. وينبغي النظر إلى هذا التقرير باعتباره يكمل ويحدث المعلومات المتعلقة بالأنشطة المحددة والواردة في الوثيقة TD/B/EX(15)/2. وهو يستهدف أيضاً تقديم معلومات عن كيفية استجابة الأمانة لاستنتاجات المجلس المتفق عليها ٤٤٣(د-٤٤).

البحث والتحليل في مجال السياسة العامة

٣- مما يُذكر أن المجلس في دورته الثالثة والأربعين كان قد طلب، في الاستنتاجات المتفق عليها ٤٣٤(د-٤٣) بشأن الترابط والقضايا الاقتصادية العالمية، إلى الأمين العام للأونكتاد أن يصوغ دروساً من التجربة الإنمائية لشرقي آسيا التي يمكن أن تنظر فيها البلدان الأفريقية. وباشرت الأمانة، منذ الدورة الثالثة والأربعين للمجلس، في تنفيذ مشروع بحثي كبير تموله حكومة اليابان لاستخلاص دروس من خبرة منطقة شرقي آسيا والنظر في مدى إمكانية تطبيقها في الإطار الأفريقي. وعُقد اجتماع تمهيدي بمشاركة خبراء في هراري في ١٣ و ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ عُنيت فيه مجالات الدراسة والتحليل. وعُقد اجتماع لاحق في موريشيوس في ٤ و ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ بمشاركة خبراء وممثلين حكوميين بحثت فيه النتائج الأولية التي خلصت إليها ١٢ ورقة طلب إعدادها خصيصاً لهذا الغرض. وتقوم الأمانة بوضع اللمسات الأخيرة على هذه الورقات بالتشاور مع الخبراء، وهي تنظم مؤتمراً ستستضيفه حكومة موريشيوس في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ بمشاركة ممثلين من جميع البلدان الأفريقية وخبراء لمناقشة النتائج التي خلصت إليها هذه الورقات. وبصفة عامة، تغطي الورقات القضايا التالية: تراكم رأس المال؛ والزراعة والتجارة والتصنيع؛ والمسائل المؤسسية ذات الصلة بالتطور التكنولوجي؛ والديناميات الإقليمية. وسيخصص تقرير التجارة والتنمية ١٩٩٨ فرعاً كبيراً لأفريقيا بالاعتماد على هذه البحوث وبحوث أخرى تُجرى في الأونكتاد.

٤- وسيجري إخطار الوفود في الدورة الخامسة والأربعين لمجلس التجارة والتنمية بنتائج البحث والتحليل وبالتوصيات الناتجة عن ذلك عند النظر في البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت المتعلق "بإسهام الأونكتاد في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات: الآفاق المرتقبة للزراعة والتجارة والتصنيع".

٥- ويُذكر أيضاً أن الأمانة قد أعدت وثيقة تحليلية بشأن الآفاق المرتقبة للأداء وقضايا السياسة العامة للاقتصادات الأفريقية في إطار نظر المجلس في البند المتعلق بأفريقيا في دورته الرابعة والأربعين (TD/B/44/12). وأيد المجلس عموماً نتائج وتوصيات هذه الدراسة في استنتاجاته المتفق عليها ٤٤٣(د-٤٤).

٦- ويمثل البحث والتحليل المتصلان بأفريقيا قوة دفع رئيسية للتقرير المتعلق بأقل البلدان نموا لعام ١٩٩٨ الذي سيستعرض الجوانب المختلفة للنظام التجاري المتعدد الأطراف والكيفية التي تؤثر بها هذه الجوانب على الفرص والقيود القائمة أمام أقل البلدان نموا، بما في ذلك أقل البلدان نموا الأفريقية الـ ٣٣، لتعزيز اشتراكها في الاقتصاد العالمي. وستزداد أهمية قضايا معينة ذات صلة بالنظام التجاري بالنظر إلى أن هذه البلدان تسعى إلى تنويع اقتصاداتها وإلى الاندماج على نحو أكمل في الاقتصاد العالمي. وسيجري في هذا الصدد النظر في الفرص وخيارات السياسة العامة المتاحة لأقل البلدان نموا.

القضايا القطاعية

ألف- التجارة الدولية

١- البرنامج المتكامل للتعاون التقني والمشارك بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية

٧- إن الهدف من البرنامج المتكامل للمساعدة التقنية المشترك بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية لصالح أقل البلدان نموا وغيرها من البلدان الأفريقية هو: '١' توفير المساعدة من أجل تنمية الموارد البشرية وبناء المؤسسات مع إيلاء اهتمام خاص لتنفيذ اتفاقات جولة أوروغواي؛ و'٢' إيجاد تدابير داعمة لتعزيز القدرات الخاصة بالتوريد التصديري، على أن توضع في الحسبان التحديات وكذلك الفرص السوقية الجديدة الناشئة عن جولة أوروغواي. وقد تواصلت الأنشطة المشتركة بين المنظمات الثلاث وهي تؤدي ثمارها.

٨- ويغطي البرنامج البلدان التالية: أوغندا، وبنن، وبوركينا فاسو، وتونس، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وغانا، وكوت ديفوار، وكينيا. وأعدت وثائق كاملة للمشاريع ووافق عليها كل من المستفيدين والمانحين (يجري بالفعل تنفيذ مشروع في أحد البلدان هو تونس). وجرى الانتهاء في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ من تدريب المدربين على الاضطلاع بأنشطة في البلدان الأربعة الناطقة بالإنكليزية، وهو سيبدأ قريباً في البلدان الناطقة بالفرنسية.

٩- ووافق الرؤساء التنفيذيون للمنظمات المعنية على اتفاق مشترك بين المؤسسات يورد التفاصيل المتعلقة بالكيفية التي ستعاون بها الوكالات الثلاث في البرنامج ووقعوا عليه، مستوفين بذلك متطلبات تنفيذ عملية مشتركة حقاً. وعيّن كل من الأونكتاد ومركز التجارة الدولية موظفاً أقدم للعمل على أساس متفرغ في تنفيذ البرنامج وموظفين آخرين للعمل فيه على أساس عدم التفرغ. وتجري حالياً مناقشات غير رسمية بشأن توسيع نطاق البرنامج ليشمل بلداناً أفريقية أخرى. ومن المتوقع أن تكون هذه البلدان أساساً، وإن لم يكن حصراً مع ذلك، من أقل البلدان نموا.

التمويل

١٠- من أجل تنفيذ البرنامج، قامت منظمة التجارة العالمية والأونكتاد ومركز التجارة الدولية بإنشاء صندوق استثماري مشترك لتقديم المساعدة التقنية إلى أفريقيا في القطاع التجاري في ١ آذار/مارس ١٩٩٨.

ويستهدف الصندوق اجتذاب ما مجموعه نحو ١٠ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة لتغطية احتياجات البرنامج لصالح البلدان السبعة الشريكة الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، وسيتألف من شباكين. أما الشباك الأول فهو للمساهمات غير المرصودة التي ستستخدم لتمويل عمليات تقييم الاحتياجات الوطنية، ووضع مشاريع وإجراء بعثات استشارية، وتنفيذ أنشطة تحقق فائدة جماعية للبلدان المشاركة، وتمويل المشاريع القطرية تمويلًا تكميليًا أو تمويلًا كاملاً. وأما الشباك الثاني، المحدد للمساهمات المرصودة، فسيخصص لمشاريع قطرية محددة. وهذا الصندوق، الذي سيديره مركز التجارة الدولية، سيسترشد بمجموعة توجيهية تتألف من المانحين والبلدان المستفيدة ومن أمانات مركز التجارة الدولية ومنظمة التجارة العالمية والأونكتاد.

١١- وحتى الآن، أشارت حكومات البلدان التالية إلى نية، الاسهام في الصندوق: ألمانيا، والدانمرك، والسويد، وسويسرا، وفرنسا، وفنلندا، والمملكة المتحدة، والنرويج، وهولندا، واليابان.

١٢- وأهداف الصندوق هي: تنمية القدرة الوطنية على التعامل مع اتفاقات منظمة التجارة العالمية؛ وتعزيز السياسة التجارية والتصديرية والقدرات التفاوضية؛ وتحسين الآليات المؤسسية لتنفيذ اتفاقات منظمة التجارة العالمية؛ وتطوير استجابة العرض للفرص المتاحة في نظام تجاري متعدد الأطراف؛ وتحسين سبل الوصول إلى خدمات الأعمال وأدوات الأداء المتعلقة بالتصدير .

٢- الاجتماع الرفيع المستوى المتعلق بالمبادرات المتكاملة لتحقيق التنمية التجارية لأقل البلدان نمواً، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧

١٣- عٌقد الاجتماع الرفيع المستوى في جنيف في ٢٧ و ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧. ويرد تقرير الاجتماع في الوثيقة WT/COMTD/12 التي أصدرتها منظمة التجارة العالمية في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧. وتناول الاجتماع قضايا ذات صلة بإمكانية الوصول إلى الأسواق وبالإطار المتكامل للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة، بما في ذلك بناء القدرات البشرية والمؤسسية، بغية دعم أقل البلدان نمواً في تجارتها وأنشطتها ذات الصلة بالتجارة؛ وعُقدت اجتماعات موائد مستديرة للأقطار وللمواضيع. وأيد الاجتماع الرفيع المستوى الإطار المتكامل للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة، وهو الإطار المذكور أعلاه.

اجتماعات الموائد المستديرة للأقطار

١٤- تمثلت إحدى السمات الهامة للاجتماع الرفيع المستوى في عقد ١٢ اجتماع مائدة مستديرة. والعروض التي قدمتها أقل البلدان نمواً المعنية قد تناولت احتياجات كل بلد من المساعدة التقنية ذات الصلة بالتجارة واستجابة متكاملة لهذه الاحتياجات من جانب الأونكتاد، ومنظمة التجارة العالمية، ومركز التجارة الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي.

اجتماعات المائدة المستديرة المواضيعية

١٥- قام الأونكتاد بدور ريادي في الأعمال التحضيرية لعقد اجتماعي مائدة مستديرة بشأن موضوعي "بناء القدرة على التجارة في أقل البلدان نمواً" و"تشجيع الاستثمار في أقل البلدان نمواً". وأعد الأونكتاد ومركز التجارة الدولية وثائق المعلومات الأساسية الرئيسية لهذين الاجتماعين.

المتابعة

١٦- منذ أن عُقد الاجتماع، أيدت هيئات إدارة الأونكتاد، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي نتائج الاجتماع أو أحاطت علماً بها؛ وأُجريت عمليات لتقييم الاحتياجات في عدد من أقل البلدان النامية الأفريقية؛ وعُقدت اجتماعات لآليات التنسيق المشتركة بين الوكالات. ويجري إنشاء وحدة إدارية في مركز التجارة الدولية لتنسيق تنفيذ الإطار المتكامل للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة.

٣- المساعدة التقنية التي يشترك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأونكتاد في تقديمها إلى أفريقيا

البرنامج الخامس المشترك بين الأقطار لبناء القدرات في مجالي التجارة والتنمية في أفريقيا والتابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (RAF/96/001)

١٧- يركز البرنامج على أربعة أهداف عريضة تتعلق ببناء القدرات هي:

١٠- تعزيز الموارد البشرية فيما يتصل بقواعد التجارة الإقليمية والمتعددة الأطراف؛

٢٠- تعزيز قدرة الحكومات الوطنية، والمنظمات الحكومية الدولية، وأوساط الأعمال والمجتمع المدني في أفريقيا على صياغة ووضع تفاصيل استراتيجيات بشأن التجارة والاستثمار يمكن أن تعزز التنمية التي تقودها الصادرات؛

٣٠- تعزيز المؤسسات والنظم التمكينية التي تدعم قدرة قطاع الأعمال الأفريقي في مجال التجارة؛

٤٠- تعزيز قدرة الشركات الأفريقية على إمكانية الوصول إلى الخدمات التمكينية والداعمة التي يمكن أن تزيد من قدرتها على التجارة.

١٨- وفي هذا المشروع الذي يقوم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بتنفيذه، يتعاون الأونكتاد تعاونا وثيقا مع مركز التجارة الدولية ومع المنظمة العالمية للملكية الفكرية وكذلك مع منظمات غير حكومية. ويعني الأونكتاد أساسا بتنفيذ الأنشطة الواردة في إطار البندين ١٠ و ٢٠؛ ويعني مركز التجارة الدولية أساسا بتنفيذ الأنشطة الواردة في البنود ١٠، و ٣٠، و ٤٠؛ في حين ستقوم المنظمة العالمية للملكية الفكرية بتنفيذ الأنشطة ذات الصلة بحقوق الملكية الفكرية الواردة في البنود ١٠ و ٢٠ و ٣٠.

٤- القضايا الجديدة والنظام التجاري المتعدد الأطراف

١٩- سيقوم الأونكتاد بتحليل القضايا الجديدة في جدول أعمال التجارة الدولية من وجهة نظر إنمائية. وهناك ضغوط من أجل إيجاد أطر أوسع نطاقاً متعددة الأطراف لتنسيق السياسات الوطنية أو المواءمة بينها في المجالات الجديدة ووضع قواعد جديدة متعددة الأطراف. وسيكون من المهم بالنسبة للبلدان النامية اعتماد نهج نشط متطلع إلى الأمام. ومن بين الشواغل العاجلة سياسة التجارة والاستثمار وسياسة التجارة والمنافسة. وقد جعل مؤتمر سنغافورة الوزاري هذه القضايا الموضوع الذي يعنى به فريقان عاملان تابعان لمنظمة التجارة العالمية، مع اسناد دور محدد للأونكتاد في الفقرة ٢٠ من الإعلان الذي اتفق عليه في المؤتمر. وفي الحالة المحددة الخاصة بإفريقيا سيقوم الأونكتاد، وهو يعتمد على خبرته السابقة بجولة أوروغواي وبالمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، بتقديم دعم مماثل في العمليات السابقة للتفاوض والعمليات اللاحقة له في إطار منظمة التجارة العالمية. والمساعدة المقدمة من الأونكتاد، والتي تشمل إسداء المشورة في مجال التحليل الموضوعي للوفود المشتركة في الفريقين العاملين التابعين لمنظمة التجارة العالمية، سيجري تقديمها في إطار البرنامج الإقليمي المقترح من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لصالح أفريقيا والمتعلق ببناء القدرات في مجالي التجارة والاستثمار. وستشمل المشورة توصيات بشأن استراتيجيات أو مقترحات تضع في الحسبان المصالح الإنمائية للبلدان الأفريقية، وبشأن قيام هذه البلدان بوضع جدول أعمال إيجابي خاص بها. وستشمل المشورة تأثير المقترحات المختلفة على الصكوك المتعددة الأطراف القائمة مثل الاتفاق العام المتعلق بالتجارة في الخدمات وتدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة، ومصالح البلدان النامية في إطار هذه الصكوك. وسيتمثل الهدف الأساسي في تكوين فكرة واضحة عن تأثير نهج عمل معينة على التجارة والتنمية، خاصة فيما يتعلق بالقضايا الجديدة وبالمشاكل المحددة التي يمكن أن تنشأ أثناء العملية التحضيرية في إطار الفريقين العاملين التابعين لمنظمة التجارة العالمية وأثناء العملية التحضيرية التي تفضي إلى عقد المؤتمر الوزاري لعام ١٩٩٨.

٢٠- وبالإضافة إلى البرنامج المشترك بين الأقطار التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمذكور أعلاه، يعمل الأونكتاد حالياً، بناء على طلب أمانة منظمة الوحدة الأفريقية، بصورة مشتركة مع أمانة منظمة الوحدة الأفريقية/الجماعة الاقتصادية الأفريقية ومع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في إنشاء آلية تفاوض مؤسسية لدعم الحكومات الأفريقية في المفاوضات التجارية الجارية الآن والتي ستجري في المستقبل في إطار منظمة التجارة العالمية.

٢١- واشترك الأونكتاد، بالتعاون مع الشبكة الدولية لمجموعة الجنوب، وهي منظمة غير حكومية مقرها هراري، في رعاية تنظيم حلقة تدارس في نيسان/أبريل - أيار/مايو ١٩٩٨، عن الاجتماع الوزاري الثاني لمنظمة التجارة العالمية المتعلقة قضايا ذات صلة باستعراض اتفاقية لومي الرابعة المقرر أن يبدأ في وقت لاحق في عام ١٩٩٨. وشارك في حلقة التدارس مسؤولون كبار من ٢١ بلداً في منطقة أفريقيا الجنوبية والشرقية. وقدم الأونكتاد دعماً جوهرياً وتنظيماً ومالياً إلى حلقة التدارس. وأُرسلت توصيات حلقة التدارس إلى اجتماع وزراء التجارة التابع لمنظمة الوحدة الأفريقية الذي عُقد في هراري في الفترة من ٦ إلى ٩ نيسان/أبريل ١٩٩٨. وقام الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الوحدة الأفريقية برعاية وتنظيم هذا الاجتماع للنظر بمزيد من التفصيل في القضايا ذات الصلة بالقارة الأفريقية في إطار الاجتماع الوزاري الثاني لمنظمة التجارة العالمية المقرر عقده في أيار/مايو ١٩٩٨.

٢٢- ويتواصل العمل المتعلق بمساعدة البلدان التي تسعى إلى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية؛ وتُقدّم هذه المساعدة حالياً إلى الجزائر والسودان. كما تقدم المساعدة لإجراء دراسات تتصل بتأثير اتفاقات جولة أوروغواي على الاقتصادات الوطنية لبلدان بعينها والسياسات المطلوبة للاستفادة من الفرص ومواجهة التحديات الناشئة عنها؛ وتُقدّم هذه المساعدة حالياً إلى غانا وملاوي وناميبيا، ضمن بلدان أخرى. ويتعاون الأونكتاد أيضاً مع أمانتي منظمة الوحدة الأفريقية والجامعة العربية في تنظيم محفل تعاون اقتصادي أقاليمي.

٢٣- وفيما يتعلق بالسلع الأساسية، تتركز المساعدة على قضايا إدارة المخاطر، وبصورة رئيسية في أوغندا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وزمبابوي، وجنوب أفريقيا. وبعد انعقاد اجتماع الخبراء المعني بالتنوع الرأسي في قطاع تجهيز الأغذية في البلدان النامية، يؤمل في توسيع نطاق هذه المساعدة لتشمل قضايا التنوع.

٢٤- وقام الأونكتاد، بالاشتراك مع حكومة كوت ديفوار، بتنظيم مؤتمر عن التجارة الحديثة وأدوات تمويل قطاع النفط، في أبيدجان في الفترة من ٢١ إلى ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٨. وجمع هذا المؤتمر معاً جهات فاعلة رئيسية في قطاع النفط من معظم الشركات الأفريقية، وجميع المصارف الدولية والإقليمية الرئيسية العاملة في مجال تمويل قطاع النفط، وممثلين كبار لشركات النفط الدولية الكبيرة.

٥- البرامج القطرية المتكاملة على نطاق الأونكتاد لتنمية القدرة على توريد السلع والخدمات القابلة للتداول لصالح أقل البلدان نمواً

٢٥- في إطار النشاط السالف ذكره، جرى إعداد برامج قطرية متكاملة إطارية لصالح أربعة من أقل البلدان الأفريقية نمواً هي أثيوبيا، والسودان، وغامبيا، ومدغشقر. وشُرع في تنفيذ بعض هذه الأنشطة. ويجري العمل الآن للقيام، عن طريق إيفاد بعثات برمجة، بوضع برامج قطرية متكاملة إطارية في شكلها النهائي وبرامج التعاون التقني الداعمة لها.

٦- برنامج التدريب وتنمية الموارد البشرية في ميدان التجارة الخارجية (التدريب من أجل التجارة)

٢٦- إن الهدف من هذا البرنامج هو تعزيز قدرات التدريب في البلدان النامية في ميدان التجارة الدولية والخدمات ذات الصلة بالتجارة. وقد استفادت البلدان الأفريقية من الأنشطة المضطلع بها في ١٩٩٧/١٩٩٨ على النحو التالي:

(أ) تدريب المدرّبين في ميدان التجارة: اشتركت مجموعة من ١٢ أخصائياً في التجارة من بنن والسنغال وكوت ديفوار في حلقة تدارس نُظمت في تورينو بإيطاليا في الفترة من ١٧ إلى ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٧.

(ب) التدريب في ميدان السياسة والدبلوماسية التجارية على الصعيد الدولي: اشترك ١٨ ممثلاً من أثيوبيا، وبوركينا فاسو، وزمبابوي، والسنغال، وغانا ونيجيريا في حلقتي تدارس عُقدتا في جنيف في نيسان/أبريل ١٩٩٧ وكانون الثاني/يناير ١٩٩٨.

٢٧- وعلاوة على ذلك، أسهم برنامج التدريب من أجل التجارة هذا في إعداد برنامج أنشطة شامل لتنمية مؤسسات التدريب في البلدان الأفريقية من المقرر تنفيذه عن طريق مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي .RAF/96/001.

باء - تنمية الخدمات

١- البرنامج الأفريقي المنسق للمساعدة في مجال الخدمات

٢٨- يشهد البرنامج الأفريقي المنسق للمساعدة في مجال الخدمات (CAPAS)، الذي يركز على بناء القدرات المتعلقة برسم السياسات في أفريقيا في مجال الخدمات، توسعاً ليشمل، فضلاً عن البلدان العشرة التي تستفيد حالياً من البرنامج، ثمانية بلدان أفريقية أخرى (بوركينا فاسو وجيبوتي وزامبيا وسوازيلند والكاميرون وكوت ديفوار وليسوتو وناميبيا). واعتباراً من ١٩٩٨ سيُبذل جهد على مستوى المنطقة مدته سنتان لإعداد الحكومات الأفريقية للجولة الجديدة من المفاوضات المتعلقة بالتجارة في الخدمات، التي من المقرر أن تبدأ في عام ٢٠٠٠ تحت رعاية منظمة التجارة العالمية.

٢- برنامج النقاط التجارية

٢٩- يحظى برنامج النقاط التجارية في أفريقيا بأولوية عليا. وقد ضوعفت الجهود لتعزيز النقاط التجارية القائمة، وكفالة بلوغها المركز التشغيلي بأسرع ما يمكن. وزاد الأونكتاد من جهوده لمساعدة النقاط التجارية على التماس المساعدة المالية لتنمية أنشطتها.

(أ) البلدان الناطقة بالفرنسية والناطقة بالبرتغالية

٣٠- أنشئت نقاط تجارية في البلدان التالية: بنن، وبوركينا فاسو، والجزائر، والرأس الأخضر، وسان تومي وبرنسيبي، والسنغال، وغابون، وغامبيا، وغانا^(١)، وغينيا - بيساو، والكاميرون، وكوت ديفوار، ومالي، والمغرب، وموزامبيق، وموريتانيا. وقدمت طلبات حكومية لإنشاء هذه النقاط، من أنغولا وتشاد وتوغو وجيبوتي ومدغشقر.

٣١- وفي أيار/مايو ١٩٩٦، صدر عن جاك سانتتر، رئيس المفوضية الأوروبية تصريح هام مفاده أن الاتحاد الأوروبي سيقدم منحة بمبلغ ١٠ ملايين وحدة نقدية أوروبية لإنشاء نقاط تجارية في بلدان الاتحاد الاقتصادي لدول غربي أفريقيا. إلا أن تنفيذ المشروع الذي تموله المنحة ما زال مرهوناً بمناقشات أخرى تحض عليها المفوضية.

٣٢- وفي عام ١٩٩٧، كان الحدث الرئيسي بالنسبة للبلدان الناطقة بالفرنسية والبلدان الناطقة بالبرتغالية في أفريقيا، هو إنشاء محفل إقليمي للنقاط التجارية. واستضافت حكومة السنغال أول اجتماع لهذا المحفل، في داكار في تموز/يوليه ١٩٩٧. والهدف الرئيسي لهذا المحفل هو تعزيز شبكة النقاط التجارية في المنطقة من خلال التعاون الإقليمي والمساعدة المتبادلة، بغية زيادة التبادلات التجارية فيما بين المشاركين فيه.

٣٣- والكثير من النقاط التجارية خصصت لنفسها صفحة استقبال على حاضن الشبكة العالمية للنقاط التجارية بشبكة إنترنت، بما فيها النقاط القائمة في الرأس الأخضر والسنغال وغابون وكوت ديفوار وموريتانيا.

(ب) أفريقيا الناطقة بالإنكليزية

٣٤- انضمت الآن رسمياً إلى برنامج النقاط التجارية ثلاثة عشر بلداً من البلدان الناطقة بالإنكليزية، هي إثيوبيا وإريتريا وأوغندا وبوتسوانا وجمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب أفريقيا وزامبيا وزمبابوي وكينيا وليسوتو وملawi وموريشيوس وناميبيا.

٣٥- والنقطة التجارية "هراري" (زمبابوي) تعمل الآن بكامل طاقتها. وهي تقع في منظمة "زمتريد"، ومنظمة زمبابوي الوطنية للتنمية التجارية، وتعد إحدى الهيئات التجارية القليلة في العالم التي اعتمدت كمورد خدمات حاصل على شهادة المنظمة الدولية للتوحيد القياسي "أيزو ٩٠٠٢". ونقطة هراري التجارية مزودة بجهاز خادم خاص بها وموقع نظر، وهي تساعد الأعمال التجارية المحلية على إنشاء صفحاتها على شبكة "ويب"، للدعاية لمنتجاتها على الإنترنت. كما أنها تنخرط بشكل متزايد في عملية "مضاهاة تجارية"، أي ربط طلبات المنتجات والخدمات الأجنبية بالموردين المناظرين لها في زمبابوي.

٣٦- وفي جنوب أفريقيا شكلت وزارة التجارة والصناعة فريق عمل لتحديد كيفية تطوير مفهوم النقاط التجارية في كل أنحاء البلد. وتم نقل مركز تنسيق النقطة التجارية إلى إدارة ترويج الصادرات بالوزارة.

٣٧- ومن النقاط التجارية التي بلغت مرحلة متقدمة من التطور، تلك الموجودة في لوساكا (زامبيا)، ونيروبي (كينيا)، وأديس أبابا (إثيوبيا)، وغابورون (بوتسوانا)، وكمبالا (أوغندا). والنقاط الخمس جميعها هي الآن بصدد إنشاء رابطاتها للنقاط التجارية، وستكون جاهزة للتشغيل في غضون الأشهر القليلة المقبلة.

٣٨- وفي هراري، زمبابوي، عقد في ١٤ و ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٧، اجتماع إقليمي هام للنقاط التجارية في أفريقيا الشرقية والجنوبية. وحضر الاجتماع ممثلو ١٠ بلدان (بوتسوانا وجنوب أفريقيا وزامبيا وزمبابوي وسوازيلند وكينيا وليسوتو وموريشيوس وموزامبيق وناميبيا). وكان من إحدى النتائج الرئيسية لهذا الاجتماع القرار الخاص بإنشاء محفل للنقاط التجارية في أفريقيا الشرقية والجنوبية، الذي سيكون مفتوحاً لكل النقاط التجارية في المنطقة. وأثناء وضع اللمسات الأخيرة على مشروع النظام الأساسي للمحفل، أنشئت لجنة مؤقتة تضم زامبيا وزمبابوي وكينيا وموزامبيق.

٣- النظام الآلي للبيانات الجمركية

٣٩- يجري حالياً تركيب النظام الآلي للبيانات الجمركية (ASYCUDA) في ٢٦ بلداً أفريقياً، هي إثيوبيا وأوغندا وبنن وبوركينا فاسو وبوروندي وتوغو وجزر القمر وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية والرأس الأخضر ورواندا وزامبيا وزمبابوي وسان تومي وبرينسيبي والسودان وغامبيا وغانا وغينيا وغينيا - بيساو ومالي ومدغشقر وموريتانيا وموريشيوس وناميبيا والنيجر.

٤٠- وفي عام ١٩٩٧، نفذت بنجاح ثلاثة مشاريع جديدة للنظام الآلي للبيانات الجمركية (في أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وناميبيا)، وبدأ تنفيذ مشروع جديد في زامبيا. وتم الآن تركيب هذا النظام، أو طلب رسمياً تركيبه في ١٨ دولة عضواً في السوق المشتركة لأفريقيا الشرقية والجنوبية. ويجري تركيبه حالياً في بوروندي وجزر القمر وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وزمبابوي والسودان ومدغشقر وموريشيوس، ووردت طلبات رسمية من سوازيلند وليسوتو وملاوي لتركيب النظام. ووافقت جزر القمر وزمبابوي ومدغشقر من حيث المبدأ على بدء إجراءات التحول إلى الإصدار ٣ (Version 3).

٤١- وفي الآونة الأخيرة تم تقييم العمل الذي يضطلع به المركز الإقليمي للتتبع الأوروبي للنظام الآلي للبيانات الجمركية في السوق المشتركة لأفريقيا الشرقية والجنوبية، الذي يموله الاتحاد الأوروبي. وجاء تقرير التقييم إيجابياً، وأوصى بصياغة مشروع إقليمي للمتابعة، وبعرضه على الاتحاد الأوروبي لتمويله. وبما أن هذا المشروع سيستغرق وقتاً لإعداده والموافقة عليه، قدمت اقتراحات بشأن مشروع مؤقت لمواصلة أنشطة المشروع لعام آخر إلى حين بدء المشروع الجديد.

٤٢- وتم إعداد مشروع جديد للنظام الآلي للبيانات الجمركية تابع للاتحاد الاقتصادي لدول غربي أفريقيا، وتجري مناقشته حالياً بين المفوضية الأوروبية وأمانة الاتحاد الاقتصادي لدول غربي أفريقيا، والاتحاد الاقتصادي والنقدي الأفريقي، والأونكتاد. وهدف المشروع هو تركيب الإصدار ٣ (Version 3) أو التحول إليها، في ١٦ بلداً من بلدان المنطقة، ومن المقرر أن يبدأ المشروع في عام ١٩٩٨.

٤- برنامج التدريب البحري: استراتيجية لأفريقيا ١٩٩٨

٤٣- يهتم برنامج التدريب على الصناعة البحرية (TRINMAR) بالتدريب في ميدان الإدارة البحرية بهدف تمكين البلدان من الاستفادة من التدريب على مستوى مهني، يُضطلع به محلياً، والتعاون المنظم على تطوير التدريب وتنفيذه. وهذه الأهداف تتشاطرهما شبكة برنامج التدريب البحري مع أعضائها في ٥٠ بلداً أو نحو ذلك. ومع التوجيهات الجديدة الصادرة للأمانة منذ عام ١٩٩٦، وسع البرنامج تدريجياً بؤرة اهتمامه من مجرد القطاع البحري، ليشمل جميع الأطراف التي تباشر التجارة البحرية.

٤٤- وقد أولى الأونكتاد اهتماماً خاصاً لأفريقيا في هذا المجال بتعيينه أحد موظفيه لترويج أنشطة برنامج التدريب البحري على مستوى القارة. وتتضمن هذه الأنشطة تنمية القدرات في بلدان المنطقة، وتنمية التعاون فيما بينها، وحشد الدعم من خارج المنطقة. وحتى الآن حصلت ١٦ بلداً على اختصاص البرنامج، وطورت صلات أوثق مع مراكزه في جميع المناطق دون الإقليمية، وارتفع مستوى التعاون فيما بين البلدان، واتسعت طبيعة الخدمات المتاحة من خلال خطوط اتصال البرنامج.

٤٥- وقد أنشئت أربع شبكات دون إقليمية، على أساس الاعتبارات اللغوية:

- شمال أفريقيا، لمراكز التدريب التي تستخدم اللغة الفرنسية؛

- غرب ووسط أفريقيا، لمراكز التدريب التي تستخدم اللغة الفرنسية؛

- بلدان أخرى، لمراكز التدريب التي تستخدم اللغة البرتغالية؛

- بلدان أخرى، لمراكز التدريب التي تستخدم اللغة الإنكليزية.

ورغم أن شمال أفريقيا لديها شبكة جيدة التأسيس، فإنها تواجه حالياً عدداً من العقبات التي تعترض التعاون والتي يجري التصدي لها من خلال المبادرات المحلية وحدها.

٤٦- أما عصب التعاون في غرب ووسط أفريقيا فيشكله معهدان، في بنن والسنغال، وكل منهما يحظى بدعم لتعزيز أنشطته. وأبدت غابون وموريتانيا اهتماماً شديداً، وتجري مساعدتهما في هذا الصدد. كما تدعى بلدان أخرى إلى الاستفادة من برنامج التدريب البحري عن طريق الوصول إلى الخدمات التي تتوفر من خلال المراكز الموجودة في المنطقة أو من الخارج. وبصفة خاصة، شاركت عدة بلدان في الأنشطة المضطلع بها في جزر الكناري بدعم من إسبانيا. وتدعى ثلاثة بلدان (بوركينا فاسو وتوغو والنيجر) إلى الاستفادة من التعاون مع بنن في مشروع إقليمي لتسهيل حركة النقل، استأثر بدعم من رابطة تجارية في أوروبا، (لجنة الاتصال من أجل ترويج الفواكه الاستوائية والخضروات غير الموسمية المصدرة من دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ).

٤٧- وفي الآونة الأخيرة قدمت المساعدة لمؤسسات في أنغولا وموزامبيق تستخدم البرتغالية كلغتها الرئيسية، في تنفيذ نهج برنامج التدريب البحري بدعم مشروع يموله الاتحاد الأوروبي. وتقدم المساعدة حالياً للرأس الأخضر وغامبيا وغينيا - بيساو، لإعداد مشروع، بتمويل من الاتحاد الأوروبي أيضاً، لمشاركة برنامج التدريب البحري في برنامج تعاوني مع السنغال وموريتانيا. وهناك بلدان أخرى تقدم لها المساعدة لكي تخطط لإنشاء مراكز تدريب، ومن بينها جنوب أفريقيا وجيبوتي والصومال ومدغشقر وموريشيوس ونيجيريا.

٤٨- وفيما يتعلق بغرب ووسط أفريقيا، يجري حالياً وضع برنامج لتحسين تنمية الموارد البشرية في الموانئ. وهذا البرنامج سيتطلب القيام بعمل مكثف في بنن والسنغال وغابون، التي تشترك معاً في تمويل مشروع تدعمه بلجيكا أيضاً. والبلدان المذكورة آنفاً تعاونت كذلك مع أنغولا. وقد استكمل المشروع الإقليمي لتعزيز القدرات التدريبية في أنغولا وموزامبيق، وساعد هذا المشروع في إرساء التعاون بين البلدين.

٤٩- وفيما يتعلق بالتعاون بين البلدان الناطقة بالإنكليزية، ناقش الأونكتاد وحكومة جنوب أفريقيا إمكانية التعاون الإقليمي الذي يستفيد من المهارات التجارية والتقنية في مجال النقل البحري وخدمات الدعم التجاري. وسيجري هذا التعاون، بصفة مبدئية، داخل الجنوب الأفريقي، ولكن التركيز سيتحول بعد ذلك إلى توفير دعم أوسع نطاقاً في مراكز التدريب التي تستخدم اللغة الإنكليزية في كل أنحاء أفريقيا، وفي جميع المراكز في نهاية المطاف. ويجري حالياً بحث احتمالات التمويل.

الدعم من خارج المنطقة

٥٠- وقعت اتفاقات تعاون بين أمانة الأونكتاد وبلدين أوروبيين (البرتغال وبلجيكا)، لتقديم الدعم الذي سيساعد البلدان الأفريقية على الارتباط ببرنامج التدريب، وتطبيق مبادئ تنمية الموارد البشرية على إدارة الخدمات التجارية البحرية. وقد رشح في الوقت الحالي خبيران معاونان للعمل في غرب أفريقيا.

جيم - الدين، وإدارة الدين والتدفقات المالية

١- نادي باريس

٥١- يواصل الأونكتاد، حسبما طلب المجلس، المشاركة في اجتماعات نادي باريس بصفة مراقب، ويقدم الدعم للبلدان المدينة بناء على طلبها. وتراوحت أنشطته بين توفير المعلومات عن التطورات الحاصلة في إجراءات وممارسات نادي باريس، وإسداء المشورة وتقديم الدعم التقني في التحضير للاجتماعات، بما في ذلك نظم المحاكاة المالية. وفي الماضي القريب عمدت البلدان الأفريقية المدينة، بوجه خاص، إلى الاستفادة من هذا الدعم.

٥٢- في عام ١٩٩٧، توجه نحو نادي باريس ما مجموعه سبعة بلدان، ملتمسة إعادة هيكلة ديونها الثنائية الرسمية، خمسة منها كانت من أفريقيا جنوب الصحراء، وهي إثيوبيا وجمهورية تنزانيا المتحدة وغينيا والكاميرون ومدغشقر. وحصلت كوت ديفوار على إعادة هيكلة ديونها المستحقة لنادي باريس بموجب شروط ليون في نيسان/أبريل ١٩٩٨. إلا أن الاهتمام باتفاقات إعادة هيكلة الديون أصبح الآن أقل مما كان عليه في مطلع التسعينات. ويمكن عزو ذلك إلى تحسن الأداء الاقتصادي في عدد من البلدان المدينة، وكان معنى ذلك أن البلدان المتوسطة الدخل، بصفة خاصة، تعدت مرحلة إعادة جدولة الديون أو من المتوقع أن تحقق ذلك في المستقبل القريب، في الوقت الذي أصبحت فيه الاتفاقات مع البلدان المنخفضة الدخل تعقد حالياً، بصفة عامة على عدة سنوات، في سياق ترتيبات مرفق التكيف الهيكلي المعزز مع صندوق النقد الدولي، وهذا يعني ضمناً أن يكون عقد الاجتماعات أقل تواتراً. وحتى بالنسبة لأكثر البلدان فقراً، فالقليل منها هو الذي أبرم اتفاقات خروج تتضمن تخفيضاً لمجموع الدين القائم مع الدائنين الأعضاء في نادي باريس. ومن بين تلك البلدان أربعة من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمنتمية إلى أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء (أوغندا وبنن وبوركينا فاسو ومالي)؛ وهذه الاتفاقات يرجع تاريخها إلى عامي ١٩٩٥ و١٩٩٦، أي قبل اعتماد مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

٥٣- وتميز نشاط نادي باريس في عام ١٩٩٧ وأوائل عام ١٩٩٨ بانضمام الاتحاد الروسي، كبلد دائن، في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، وبالأعمال التحضيرية لتنفيذ مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وسيكون لمشاركة الاتحاد الروسي في اتفاقات نادي باريس المقبلة لإعادة جدولة الديون مغزى خاص بالنسبة لعدد من البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء، المثقلة بالديون المستحقة لذلك البلد.

٢- مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون

٥٤- واصل الأونكتاد رصد التطورات الحاصلة في مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، التي ينبغي أن تؤدي في الوقت المناسب إلى تخفيف حيوي لوطأة الديون التي تثقل كاهل البلدان في أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء، رغم أنه يبدو أن عدداً قليلاً نسبياً من البلدان سيستفيد من المبادرة أثناء العقد الحالي. فمن أصل البلدان الـ ٤١ المدرجة في القائمة الأصلية للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون يوجد ٣٣ بلداً من أفريقيا. ومع ذلك، فإن حوالي ٢٠ منها فقط هي التي يمكن اعتبارها مؤهلة حالياً للدخول في المخطط، وذلك لربط التنفيذ ببرامج التكيف الاقتصادي المتفق عليها دولياً، مثل ترتيبات مرفق التكيف الهيكلي المعزز. وما لم تمدد الخطة إلى ما بعد أيلول/سبتمبر ١٩٩٨^(٧)، فإن عدداً من البلدان الأفريقية المثقلة بالديون (وخاصة تلك التي ما زالت متورطة في صراع أهلي، أو خرجت لتوها منه) يمكن أن يستبعد بشكل فعلي من مزايا المبادرة.

٥٥- إن عمليات استعراض التقدم المحرز في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، كانت حتى الآن مختلطة إلى حد بعيد؛ فبينما أحرز تقدم في استعراض أهلية البلدان وجعلها تشرع في عملية البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، يتوقع أن يكون الحصول على المزايا بطيئاً إلى حد ما. ولا يمكن اعتبار أن مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون قد استكملت بنجاح إلا إذا زال عبء الديون المتراكمة على جميع البلدان المعروفة بوصفها بلداناً فقيرة مثقلة بالديون.

٣- نظام إدارة الديون والتحليل المالي

٥٦- إن برنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي التابع للأونكتاد، إما أن لديه مشاريع نشطة أو يباشر في الوقت الراهن اتصالات بهدف تركيب برامجه المحوسبة في البلدان الأفريقية التالية الواقعة جنوب الصحراء (المشاريع القطرية الموسومة بالعلامة النجمية سيوافق عليها في عام ١٩٩٨): إثيوبيا، وأوغندا، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وتشاد*، وتوغو، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجيبوتي، ورواندا، وزامبيا، وزمبابوي، وسان تومي وبرينسيبي، والسنغال، والسودان*، وغينيا - بيساو، وكوت ديفوار*، وموريتانيا. وهناك بلدان أخرى في المنطقة أبدت اهتمامها ببرنامج إدارة الديون والتحليل المالي، من بينها إريتريا وأنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب أفريقيا وغينيا ومدغشقر. ومن البلدان الـ ٢٣ المدرجة في هذه القائمة يوجد ١٩ بلداً من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وقد سعى الأونكتاد إلى إلغاء مركزية أنشطته المتصلة بنظام إدارة الديون والتحليل المالي، التي يضطلع بها في أفريقيا، إلى أقصى حد ممكن ومفيد، من خلال اعتماد نهج إقليمي ودعم مؤسسات إقليمية، مثل معهد الإدارة الاقتصادية الكلية والمالية، ومعهد الإدارة المالية والاقتصادية لغرب أفريقيا. ويتوخى البرنامج أيضاً تعزيز الروابط مع منطقة غرب أفريقيا الناطقة بالفرنسية.

٤- نظام إدارة الديون والتحليل المالي ومبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون

٥٧- يستند تخفيف عبء الدين في سياق مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون إلى تحليل ثلاثي يعده صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وحكومة البلد الفقير المثقل بالديون، لمدى قدرة ذلك البلد على "تحمل" عبء ديون المبادرة. وعلى البلد الفقير المثقل بالديون أيضاً، لكي يكون مؤهلاً لإجراءات التخفيف، أن يدلل

على أن لديه استراتيجية دين متماسكة تنطوي على تخفيض الديون المستحقة للدائنين بجميع أنواعهم مع تقاسم متساوٍ للأعباء، ومستوى عالٍ بشكل عام لإدارة الديون.

٥٨- وفي هذا السياق، بدء في تنفيذ برنامج بناء قدرات البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في مجال استراتيجية وتحليل الديون، الذي تموله الدانمرك والسويد وسويسرا والنمسا، لمساعدة تلك البلدان على تطوير قدرة مستقلة على صياغة استراتيجيتها للديون وتحليل قدرتها على تحمل الديون. وهذا البرنامج تقوم بتنفيذه الشركة الدولية المحدودة لتخفيف عبء الديون، وهي شركة استشارية خاصة أسست في لندن. وبدأ برنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي في التعاون مع هذه المبادرة، وحضر الاجتماع الأول الذي عقدته اللجنة التوجيهية في فيينا في ١٠ و ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧؛ وسوف يحضر الاجتماع الثاني المقرر عقده في برن في حزيران/يونيه ١٩٩٨.

٥٩- ومن بين البلدان الـ ٤١ الفقيرة المثقلة بالديون، يتلقى أكثر من ٢٠ بلداً، أو سوف يتلقى، المساعدة من نظام إدارة الديون والتحليل المالي من خلال تنفيذ خدمات البرامج المحوسبة والخدمات المتصلة بها. ولذلك سيكون لبرنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي دور أكبر مستقبلاً في مساعدة هذه البلدان، فضلاً عن البلدان التي لا تنتمي إلى فئة البلدان المثقلة بالديون، وذلك في مجال تحليل الديون واتخاذ القرارات الاستراتيجية بشأنها. وهذا سيتضمن استحداث مهام جديدة في البرامج المحوسبة لنظام إدارة الديون والتحليل المالي.

٥- المساعدة الإنمائية الرسمية وتدفق الموارد

٦٠- يكتسب تخفيف عبء ديون أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء مزيداً من الأهمية في ضوء تدني المعروض من التمويل الإنمائي بشروط تساهلية. فمنذ عام ١٩٩٢، تدنى تدفق المساعدة الإنمائية الرسمية إلى البلدان النامية ككل تدنياً ملحوظاً بالأرقام الحقيقية، كما بدأت الدفعات المنصرفة في التناقص من حيث قيمتها الاسمية. أما حصة إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية في الناتج القومي الإجمالي للبلدان المانحة الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي فشهدت مزيداً من التدني لتصل إلى ٠,٢٥ في المائة في عام ١٩٩٦، وهي أدنى نسبة سجلت منذ اعتماد الجمعية العامة في عام ١٩٧٠ الهدف الشامل للمساعدة الإنمائية الرسمية، وهو ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للبلدان المانحة، وكانت هذه النسبة قد هبطت بالفعل من ٠,٣٣ في المائة في عام ١٩٩٢ إلى ٠,٢٧ في المائة في عام ١٩٩٥. وقد أثرت هذه التطورات تأثيراً حاداً على تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء. فقد انخفضت هذه التدفقات في عام ١٩٩٦ إلى ١٦,٧ مليار دولار أمريكي بالقيمة الاسمية، وكانت ١٨,٥ مليار دولار في عام ١٩٩٥، وهو أدنى رقم سجل حتى الآن للمعونة المقدمة لأفريقيا في التسعينات.

٦١- أما تدفقات الموارد الخاصة من البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى المنطقة فبلغ صافي مجموعها ٣,٥ مليار دولار أمريكي في ١٩٩٦، منها ملياران في شكل استثمار مباشر. وواصل الجزء الأعظم من تدفقات القطاع الخاص اتجاهه نحو جنوب أفريقيا. وبلغ مجموع صافي تدفقات الموارد إلى أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء ٢٠ مليار دولار أمريكي في ١٩٩٦ (٢١,١ مليار دولار في ١٩٩٥) حسب تقدير اللجنة. ويذكر أن مجلس التجارة والتنمية، في دورته

الرابعة والأربعين، طلب إلى الأونكتاد أن يواصل استكشاف سبل ووسائل لزيادة الموارد لصالح التنمية في أفريقيا، وعلى وجه الخصوص، بتحليل الكيفية التي يمكن بها استخدام المساعدة الإنمائية الرسمية كعامل حفاز لاجتذاب أنواع أخرى من التدفقات. واستجابة لهذا الطلب، يجري حالياً إعداد فصل خاص في تقرير عام ١٩٩٨ عن أقل البلدان نمواً سيبحث دور الوكالات الرسمية في تعزيز تدفقات الاستثمار الخاص، وكذلك نطاق مشاركة القطاع الخاص في مشاريع البنية الأساسية في أقل البلدان نمواً. ومن المرجح أن يحظى هذا العمل ليس فقط باهتمام أقل البلدان نمواً في أفريقيا، بل أيضاً باهتمام بلدان أخرى في المنطقة لم تنجح حتى الآن، شأنها شأن أقل البلدان نمواً، في جذب مبالغ كبيرة من رأس المال الخاص لصالح جهودها الإنمائية.

دال - الاستثمار الدولي وتنمية المشاريع

٦٢- طلب المجلس إلى الأونكتاد أن يلتزم السبل والوسائل الكفيلة بتعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا. وتدل بيانات الأونكتاد المتعلقة عن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على أن إسهام الاستثمار الأجنبي في تدفقات الموارد إلى أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء كبير إلى حد ما، فبلغ ٣,٣ مليار دولار أمريكي في عام ١٩٩٦، وعلى وجود زيادة ملحوظة في هذه التدفقات في ١٩٩٤-١٩٩٦، مقارنة بفترة الثلاث سنوات السابقة. كما أن فرص الاستثمار في أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء ما زالت غير مستغلة إلى حد بعيد، وهناك مجال لأن يساهم التمويل الخاص في تنمية أفريقيا، بقدر أكبر كثيراً مما كان عليه الحال حتى الآن. وقد ضاعفت الأمانة جهودها بشأن القضايا المتصلة بالاستثمار، من خلال الدراسات التي أعدها والمساعدة المقدمة للبلدان الأفريقية.

٦٣- نشر الأونكتاد دليل الاستثمار العالمي (World Investment Directory) لعام ١٩٩٦: المجلد الخامس - أفريقيا، الذي يعد مرجعاً أولياً عن الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا، للمستثمرين الدوليين، ومقرري السياسات الوطنية والحكومية الدولية وكذلك الباحثين في الأوساط الأكاديمية. وهو يتضمن ٥٣ نبذة قطرية تقدم بيانات ومعلومات في شكل موحد.

٦٤- أما "تقرير الاستثمار العالمي ١٩٩٧: الشركات عبر الوطنية وبنية الأبنية وسياسة المنافسة" (رقم المبيع E.97.II.D.10) فيتضمن فرعاً خاصاً عن الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا، بما في ذلك تحليل مفصل لدور جنوب أفريقيا وشركات جنوب أفريقيا عبر الوطنية في عملية التكامل الإقليمي في الجنوب الأفريقي.

٦٥- وعقدت الندوة الأولى من سلسلة الندوات الإقليمية التي ينظمها الأونكتاد عن "ترتيبات الاستثمار الدولي: البعد الإنمائي، في ١٩ و ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧ في مدينة فاس بالمغرب. وساعدت هذه الندوة في تعريف الموظفين الحكوميين في البلدان الأفريقية بترتيبات الاستثمار القائمة، وخاصة بالدروس الواجب استخلاصها من منظور إنمائي، وأسهمت في تحسين الفهم وبناء توافق الآراء في هذا المجال.

٦٦- وفي إطار المشروع الإقليمي المشترك بين الأونكتاد والبنك الدولي، والذي يموله برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بشأن "توسيع نطاق الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة في الخدمات"، أعدت دراستان إحداها لأوغندا والأخرى لتونس. وبحث الدراسة المتعلقة بأوغندا والمعنونة "تعزيز البنية الأساسية للخدمات: أوغندا" البنية الأساسية للخدمات في البلد لتنمية المشاريع الصناعية والتجارية والبنية الأساسية للخدمات المتعلقة بعملية التصدير/الاستيراد، وقدمت توصيات لتحسين كفاءة البنية الأساسية للخدمات من خلال تحرير

الوصول لموردي الخدمات الأجنبية. أما الدراسة المتعلقة بتونس، والتي ستُنشر في أيار/مايو ١٩٩٨، فستُنظر في قطاع الاتصالات وقطاع النقل البحري في ذلك البلد.

٦٧- وبناءً على طلب أمانة مجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ، أعد الأونكتاد ورقة بعنوان "الاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ". وهذه الورقة التي اعتبرت ضمن الوثائق الأساسية لمؤتمر القمة الأول لرؤساء دول وحكومات بلدان أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ الذي عقد في ليبرفيل من ٦ إلى ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، ركزت على السبل والوسائل الكفيلة بتمكين بلدان هذه المجموعة من اجتذاب الاستثمار والتكنولوجيا الأجنبيين. وأشارت أيضاً إلى تدابير يمكن أن تتخذها بلدان أخرى، وخاصة الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، للمساعدة في تحسين البنية الأساسية التكنولوجية وقاعدة المهارات في بلدان المجموعة ولا سيما في البلدان الأفريقية.

٦٨- وأدرجت دراستان إفراديتان عن زمبابوي والمغرب ضمن عدد آخر من الدراسات الإفرادية للمشروع الأقاليمي بشأن "الشركات عبر الوطنية وإعادة هيكلة الصناعة في البلدان النامية". ومن المتوقع أن يستكمل التقرير المتعلق بهذا المشروع في حزيران/يونيه ١٩٩٨.

٦٩- وتم إعداد ورقة عن "سياسات الاستثمار في أفريقيا وكيفية معالجة قضايا الاستثمار في الاتفاقات الدولية"، قدمت في اجتماع خبراء مخصص لبحث "الآليات الملائمة لمتابعة المؤتمر الوزاري الأول لمنظمة التجارة العالمية، وطرائق تسهيل مشاركة أفريقيا الفعالة في المؤتمر الوزاري الثاني لمنظمة التجارة العالمية"، نظّمته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالتعاون مع الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية، كجزء من "محفل أديس لالاستثمار في أفريقيا"، المعقود في ٨ و ٩ آذار/مارس ١٩٩٨، في إثيوبيا.

٧٠- وعرضت ورقة عن "الاستثمار الأجنبي الآسيوي المباشر في أفريقيا"، في حلقة العمل الأولى دون الإقليمية التي عقدها الأونكتاد في هراي، في الفترة من ٢٤ إلى ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، بشأن "التنوع والربط الشبكي للتجارة والاستثمار بين آسيا وأفريقيا".

٧١- ويجري إعداد صحيفة وقائع عن الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا بناءً على طلب تقدمت به لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والمسائل المالية المتصلة بذلك، في دورتها المعقودة في الفترة من ٢٩ أيلول/سبتمبر إلى ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧.

٧٢- وفي إطار برنامج الأونكتاد القطري المتكامل لغامبيا، وضعت سياسة للاستثمار وتوصيات لقانون الاستثمار، وأجري تحليل لأنشطة "الدائرة الاستشارية للأعمال التجارية المحلية". ويجري حالياً تنفيذ مشروع لإعادة تشكيل الدائرة وتحويلها إلى مؤسسة مستقلة.

٧٣- وفي إريتريا، قدمت المساعدة لإدارة المناجم في مجال إنشاء نظام لتسجيل تراخيص ورسوم التعدين.

٧٤- وفي أوغندا، يُضطلع باستعراض لسياسة الاستثمار، بالإضافة إلى اسداء المشورة لهيئة الاستثمار في أوغندا بشأن مشروع قانون جديد للاستثمار. ونفذ مشروع مشترك مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، لإجراء دراسة جدوى مبدئية لإنشاء منطقة صناعية/منطقة لتجهيز الصادرات.

٧٥- وفي إثيوبيا تم الشروع في إجراء استعراض شامل لسياسة الاستثمار والعلم والتكنولوجيا لجعل القاعدة الاقتصادية والعلمية في البلد أكثر قدرة على التنافس.

٧٦- وأُسديت المشورة للاتحاد الاقتصادي والنقدي الأفريقي، وهو منظمة دون إقليمية في غرب أفريقيا بشأن وضع تشريعات مشتركة للاستثمار.

٧٧- وفي سان تومي وبرينسيبي استكملت اللمسات الأخيرة للوائح التنفيذية لتشريعات الاستثمار الجديدة، وأسديت المشورة للحكومة بخصوص مفاوضاتها مع مستثمر أجنبي لإنشاء منطقة اقتصادية حرة.

٧٨- وفي مصر، يُجرى استعراض لسياسة الاستثمار بالتعاون الوثيق مع القطاع الخاص.

٧٩- وفي سياق مشروع إقليمي تعدده الدول العربية بهدف تنسيق تشريعات الاستثمار، أُجريت دراسات في مصر والمغرب لتشريعات الاستثمار الحالية.

٨٠- وبمساعدة الأونكتاد ومنظمات أخرى متعددة الأطراف، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ووكالة ضمان الاستثمار المتعدد الأطراف، تم تمكين وكالات ترويج الاستثمار الأفريقية من المشاركة بنشاط في أعمال الرابطة العالمية لوكالات ترويج الاستثمار.

٨١- وهناك برنامج التدريب على تنظيم المشاريع (EMPRETEC)، وهو برنامج لبناء القدرات، هدفه التشجيع على نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ودعم قدرتها التنافسية، وقد بلغ البرنامج مرحلة التشغيل في إثيوبيا وزمبابوي وغانا ونيجيريا. ويتم الشروع حالياً في تنفيذ مشاريع جديدة في مصر والمغرب. كما يتم الشروع في تنفيذ مشاريع، في عام ١٩٩٨، لناميبيا وبلدان أخرى في أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء، في إطار برنامج "مشاريع أفريقيا" الذي ينفذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٨٢- وهناك مراكز الابتكار وتنمية المشاريع، وهي مراكز صممت لاستحداث عملية ابتكارية لحل المشاكل في شركات التصنيع الأفريقية، من خلال مساعدة هذه الشركات على تحديد مشاكلها وتعبئة الموارد اللازمة لحلها. والبرنامج في مرحلة تجريبية في جمهورية تنزانيا المتحدة وزمبابوي وغانا وكوت ديفوار.

٨٣- أما برنامج "البحر الأبيض المتوسط لسنة ٢٠٠٠" فيعني ببناء القدرات ومدته أربع سنوات، الهدف منه تنشيط النمو والقدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في ١٠ بلدان نامية في حوض البحر الأبيض المتوسط والقرن الأفريقي. وجاري توسيع هذا البرنامج ليشمل البلدان الأفريقية التالية: إثيوبيا وإريتريا وأوغندا وتونس ومصر والمغرب.

٨٤- وهناك مشروع بشأن "النهوض بمشاركة النساء منظمات المشاريع في اقتصادات أقل البلدان نمواً، والغرض منه تقييم أثر السياسات على تشجيع مزاولة النساء للمشاريع التجارية، وتحديد التدابير التي اعتمدت في المؤتمرات الدولية ولم تنفذ ولكن هناك حاجة إلى الأخذ بها حتى تصبح المرأة، وتظل، عنصراً فاعلاً في تنظيم المشاريع في القطاع الرسمي. والبلدان الأفريقية التي اختيرت لهذا المشروع من بين أقل البلدان نمواً هي إثيوبيا وبوركينا فاسو وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وغانبيا ومدغشقر.

٨٥- وهناك مشروع بشأن "تنمية المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر، في أقل البلدان نمواً، والهدف منه الإسهام في تنمية قدرة الانتاج الوطني بتنشيط "الوسط المفقود" في قطاع المشاريع، عن طريق اقتراح سياسات وتدابير عملية في مجال تنمية المشاريع، تشجع على نمو المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر، وتزيد من صلاتها مع القطاع الرسمي. وهذا المشروع يضم بوركينا فاسو وزامبيا.

٨٦- أما مشروع "الربط الشبكي من خلال التجارة والاستثمار المباشر في السلع الأساسية ومنتجات أخرى"، فهو يجمع بين منظمي المشاريع الآسيويين والأفارقة في سلسلة من حلقات العمل تعقد في آسيا وأفريقيا لاستكشاف الروابط الممكنة في مجال الأعمال التجارية. وقد نظمت، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، جولة دراسية إلى جاكارتا وبانكوك مدتها أسبوعان اشترك فيها ٢٥ من منظمي المشاريع الأفارقة، ينتمون إلى ١٢ بلداً من بلدان أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء، لبحث إمكانية إقامة روابط تجارية واستثمارية مع قرابة ٢٠٠ من المشاريع الاندونيسية والتايلندية. كما عقدت في هراري، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، حلقة عمل آسيوية - أفريقية مدتها خمسة أيام للربط الشبكي في مجال التجارة والاستثمار، شارك فيها نحو ٦٠ من منظمي المشاريع الأفارقة ينتمون إلى ١٢ بلداً من البلدان الواقعة جنوب الصحراء، وستة رجال أعمال من اندونيسيا وتايلند وماليزيا.

٨٧- وينظم الأونكتاد حلقة عمل ستعقد في دبي لبحث قضايا مختارة تعد حاسمة لمشاركة رجال الأعمال والتجار الصوماليين بنجاح في التجارة الدولية، وبحث إمكانية تقديم المساعدة التقنية التي تعزز وتشجع تنمية القطاع الخاص في الصومال، بما في ذلك المشاركة في التجارة.

٨٨- وسيشارك الأونكتاد في الجمعية الأفريقية لتجارة وصناعة الجلود التي يعقدها مركز التجارة الدولية، وسينظم حلقة دراسية عن دور هياكل الدعم في تشجيع تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وسيساعد الأونكتاد، على وجه الخصوص، في تشكيل رابطة إقليمية للأعمال التجارية.

٨٩- وحيث أنه من المعتقد أن الاحتياجات المحاسبية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم تختلف عن احتياجات الشركات عبر الوطنية، فقد تم تصميم مشروع لتحديد المعلومات المالية التي تحتاج هذه المشاريع إلى توفيرها للمستثمرين الخارجيين، مثل المصارف والمستثمرين والشركاء المحتملين ومحصيل الضرائب. وتشارك في هذا المشروع بوتسوانا وجمهورية كونغو الديمقراطية والسودان والكاميرون والمغرب.

الحواشي

(١) غامبيا وغانا الناطقتان بالإنكليزية مدرجتان في مشروع النقاط التجارية للاتحاد الاقتصادي لدول غربي أفريقيا، ومن ثم، فقد ضمتا هنا إلى مجموعة بلدان أفريقيا الناطقة بالفرنسية والناطقة بالبرتغالية.

(٢) بموجب المخطط الأصلي الذي أقر في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، يظل دعم البلد الفقير المثقل بالديون متاحاً للبلدان التي تباشر تنفيذ برامج يدعمها صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي قبل أول تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨. وعندها، سيجري استعراض شامل للبت في مسألة تمديد المبادرة.

- - - - -